

قانون

يتعلق بـأصحاب الأطبياء المنتسبين إلى فرع ضمان المرض والأمومة - العناية

الطبية في الضمان الاجتماعي إلى القانون رقم 27 تاريخ 2017/2/10

بعد تقاعدهم

المادة الأولى

يخضع إلزاماً الأطبياء المنتسبون إلى فرع ضمان المرض والأمومة - العناية الطبية، عند تقاعدهم، إلى أحكام القانون رقم 27 تاريخ 2017/2/10 المتعلق بإفادة المضمونين المتقاعدين من تقدمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

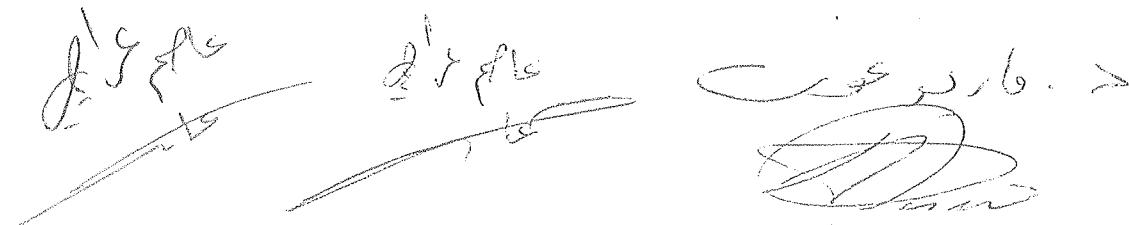
المادة الثانية

تطبق على الأطبياء المشار إليهم في المادة الأولى، جميع أحكام القانون رقم 27 المذكور، مع مراعاة الأحكام الخاصة التالية:

- أ- بالنسبة إلى السن القانونية للمتقاعدين، يُشترط ألا يقل عمر الطبيب عن 65 سنة.
- ب- بالنسبة إلى الإشتراكات المتوجبة على الأطبياء العاملين: يتحمّل الطبيب نسبة 1% من الكسب الخاضع للإشتراكات المحدّد لفئة الأطبياء العاملين.
وتحمّل النقابة المعنية نسبة 2% من مجموع كسب الأطبياء الخاضع للإشتراكات.

المادة الثالثة

تحدد عند الإقتضاء دقائق تطبيق هذا القانون بموجب قرارات تصدر عن مجلس الإدارة، وتصدق من سلطة الوصاية.



المادة الرابعة

يُعمل بهذا القانون فور نشره، ويُطبّق على المضمونين الذين يتتقاعدون بعد نفاذـه.

د. وارثة حرب



الأسباب الموجبة

يُنظَم القانون رقم 27 تاريخ 2017/2/16 كيفية إفادة المضمونين المتقاعدين من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

ويحدَّد هذا القانون في البند (2) من المادة الأولى فئات المضمونين المتقاعدين الذين يستفيدون من تقديمات فرع ضمان المرض والأمومة، على أن تتوافر لديهم شروط حدها بالتفصيل.

ولما كان القانون رقم 27 لا يشمل فئة الأطباء المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الإلزاميًّا.

ولما كان مشروع القانون الراهن يضع بعض الشروط التي يستطيع الطبيب المتყاعِد الإفادة من فرع ضمان المرض والأمومة لدى تحقّقها، وهي ألا يقل عمره عن 65 سنة، وأن يتحمّل في خلال ممارسة مهنته نسبة 1% من الكسب الخاضع للاشتراكات المحددة لفئة الأطباء، على أن تتحمّل نقابة الأطباء المعنية نسبة 2% من مجموع كسب الأطباء الخاضع للاشتراكات.

ولما كان يقتضي إخضاع الأطباء المنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلزاميًّا لأحكام مشروع القانون الراهن تحقيقاً للأهداف المرتاجة من وراء انتساب المجموعات المهنية إلى الصندوق.

لذلك

يرجى من المجلس النيابي الكريم إقرار مشروع القانون الراهن.

د. وارسو حرب

